

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٢٠ (٢٠٠٦) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الذي مدد المجلس فيه ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وفي ذلك القرار، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن الحالة في الصحراء الغربية قبل نهاية فترة الولاية. ويغطي هذا التقرير التطورات التي حدثت منذ صدور تقريره المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (S/2006/817).

ثانياً - التطورات الأخيرة في الصحراء الغربية

٢ - أكد ملك المغرب محمد السادس، في بيان أدلى به في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أن حكومته بصدد وضع مقترح للحكم الذاتي بغية إيجاد حل سياسي لمسألة الصحراء الغربية. وأشار إلى أن المشاورات الجارية بشأن هذه المبادرة ستعجز على نطاق واسع. وفي هذا الصدد، ذكر أن المغرب ما زال ملتزماً بقوة بالتعاون مع الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى إيجاد حل سياسي بالتراضي يمكن لجميع الأطراف المعنية بهذا النزاع الالتزام به.

٣ - وفي ٨ آذار/مارس ٢٠٠٧، تلقت من الأمين العام للجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، محمد عبد العزيز، وثيقة تلخص موقف جبهة البوليساريو، وهو أن مسألة الصحراء الغربية مشكلة من مشاكل إنهاء الاستعمار التي ينبغي حلها على أساس تطبيق مبدأ تقرير المصير، وأن إيجاد حل للنزاع يكمن في ممارسة شعب الصحراء الغربية للحق المشروع في تقرير المصير عن طريق إجراء استفتاء.



٤ - وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، اجتمعت بمبعوثي ملك المغرب محمد السادس، الطيب الفاسي الفهري، الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية والتعاون، وفؤاد عالي الهمة، الوزير المنتدب في الداخلية، وخليهن ولد الرشيد، رئيس المجلس الملكي الاستشاري لشؤون الصحراء، ومحمد ياسين المنصوري، المدير العام لإدارة الدراسات والمستندات، الذين قدموا بعض التفاصيل عن مقترح الحكم الذاتي الذي يعده المغرب.

٥ - وفي ١٩ آذار/مارس أحال إليّ وزير خارجية الجزائر، محمد البجاوي، رسالة من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، يشدد فيها على مسؤولية الأمم المتحدة تجاه شعب الصحراء الغربية والتزامها بتنفيذ عملية إنهاء الاستعمار التي ستكتمل بإجراء استفتاء حر ونزيه لتقرير المصير تحت إشراف الأمم المتحدة.

٦ - وفي ١٠ نيسان/أبريل، تلقيت رسالة من ممثل جبهة البوليساريو في نيويورك، أحمد بخاري، يحيل فيها "مقترح مقدم من جبهة البوليساريو لإيجاد حل سياسي بالتراضي ينص على تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره.

٧ - وفي ١١ نيسان/أبريل، اجتمعت مع الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، المصطفى الساهل، الذي سلمني رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ يحيل بها إليّ وثيقة بعنوان "المبادرة المغربية للتفاوض على وضع الحكم الذاتي لمنطقة الصحراء" وتتضمن مبادرة ملك المغرب محمد السادس بشأن مقترح الحكم الذاتي الذي كرس له المغرب جهوده لبضعة أشهر. وفي الإحالة توصف المبادرة بأنها مقترح يمكن أن يتخذ أساسا للحوار والتفاوض والتراضي.

٨ - وأعرب عن ترحيبي بكل جهد يبذله الطرفان ويمكن من المضي قدما في تحقيق حل عادل ومقبول للطرفين وينص على تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره. وأشجع الطرفين على التفاوض بحسن نية ودون شروط مسبقة.

ثالثا - الأنشطة التي قام بها مبعوثي الشخصي

٩ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أجرى مبعوثي الشخصي، بيتر فان والسوم، مشاورات في نيويورك مع ممثلي الطرفين، المغرب وجبهة البوليساريو، فضلا عن ممثلي البلدين المجاورين، الجزائر وموريتانيا.

١٠ - وخلال مختلف الاجتماعات، استمع مبعوثي الشخصي إلى شواغل ومواقف الطرفين والبلدين المجاورين فيما يتعلق بإيجاد مخرج من حالة الجمود الحالية. وشدد مرة أخرى على أن المفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو، الموصى بإجرائها في تقرير الأمين العام المؤرخ

١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (S/2006/817 و Corr.1، الفقرة ٦١) تستهدف إلى التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم يرضى به الطرفان لإعمال حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير. وعقب إجراء مشاوراته، أبلغني مبعوثي الشخصي أن المسألة ما زالت تعاني من الجمود نظرا لعدم الاتفاق على كيفية تمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير.

١١ - وفي شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٧، أجرى مبعوثي الشخصي أيضا مشاورات في نيويورك مع ممثلي الدول الأعضاء المهتمة بالمسألة بما فيها إسبانيا وفرنسا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، وقام بعدها بزيارات قصيرة إلى مدريد وباريس وواشنطن العاصمة. واكتشف وجود رغبة عامة في إيجاد مخرج من حالة الجمود الحالية والتوصل إلى حل يمكن شعب الصحراء الغربية في خاتمة المطاف من ممارسة حقه في تقرير المصير. وخلال جميع المناقشات التي أجراها مبعوثي الشخصي بشأن الصحراء الغربية مع أعضاء مجلس الأمن لم يستمع على الإطلاق لأي حجة تحمل على تنقيح تحليله أو الاستنتاج الوارد في إحاطته التي قدمها إلى المجلس في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، والتي أوجزت فيما بعد في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (S/2006/817 و Corr.1، الفقرة ١٢). ويبيحاز كان مفاد تحليله أن مجلس الأمن أصر على إيضاح أنه لن يفرض حلا لمسألة الصحراء الغربية، وأدى به هذا إلى استنتاج أنه لا يوجد إلا خياران: إما إطالة أمد جمود الحالة الراهنة إلى ما لا نهاية، أو المفاوضات بين الطرفين دون شروط مسبقة بهدف التوصل إلى حل سياسي يرضى به الطرفان وينص على تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره.

١٢ - وقد استند سلفي، الأمين العام كوفي عنان، إلى هذا الاستنتاج في توصيته السالفة الذكر المؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وقد ذكرني مبعوثي الشخصي أن مجلس الأمن، في جلسته المعقودة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، لم يرفض أو ينتقد تلك التوصية، ولكنه لم يتمكن من اتخاذ إجراء بشأنها. وبناء عليه، ومع مراعاة أن أي عضو في مجلس الأمن لم يطعن في تحليل مبعوثي الشخصي واستنتاجه، فإنه يرى من المستصوب أن أتقدم بنفس التوصية بالتحديد.

رابعاً - الأنشطة المضطلع بها في الميدان

ألف - الأنشطة العسكرية

١٣ - في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧، بلغ العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ٢٢٨ فرداً، بمن فيهم الموظفون الإداريون وموظفو الوحدة الطبية، مقابل القوام المأذون به البالغ ٢٣٠ فرداً. وخلال الفترة قيد الاستعراض، وسعياً إلى زيادة عدد المراقبين العسكريين الذين يتكلمون اللغة العربية، نشر في البعثة أربعة مراقبين عسكريين من اليمن. وقد وصلوا في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ورغم الجهود الواسعة النطاق التي بذلتها إدارة عمليات حفظ السلام لزيادة عدد الموظفين في البعثة، فمن المؤسف أنه لم يخدم في البعثة خلال الفترة قيد الاستعراض سوى مراقبة عسكرية واحدة (منغوليا). وإني أرحب بزيادة نشر الموظفين من البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، لأسباب تشغيلية وبهدف تحسين التوازن بين الجنسين في البعثة.

١٤ - وظلت الحالة العامة في منطقة المسؤولية تنعم بالهدوء عموماً. وواصل العنصر العسكري للبعثة، بقيادة اللواء كورت موسغارد (الدانمرك)، رصد وقف إطلاق النار الذي ظل سارياً منذ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، وفقاً للاتفاق العسكري رقم ١ المبرم بين الجيش الملكي المغربي والبعثة من جهة، وبين القوات العسكرية لجهة البوليساريو والبعثة من جهة أخرى. ويقسم هذان الاتفاقان العسكريان الصحراء الغربية إلى خمس مناطق، تشمل قطاعاً عازلاً عرضه خمسة كيلومترات شرق الجدار الرملي، ومنطقتان محظورتان (٢٥ كيلومتراً شرق الجدار الرملي و ٣٠ كيلومتراً غرب الجدار الرملي على التوالي)، ومنطقتان محظورتان بشكل محدود تشملمان بقية الصحراء الغربية. وتطبق في هذه المناطق قيود مختلفة على الأنشطة العسكرية والأفراد.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سيرت البعثة ٢٤٦ ٤ دورية برية و ٢٨٩ دورية جوية لزيارة وتفقد وحدات الجيش الملكي المغربي والقوات العسكرية لجهة البوليساريو ورصد الالتزام بالاتفاقات العسكرية. وتعزى زيادة عدد الدوريات مقارنة بالسنوات الماضية إلى التغييرات التي طرأت على الهيكل العسكري للبعثة وإجراءاتها، على النحو المبين في التقارير السابقة المقدمة إلى المجلس (انظر S/2005/648 و S/2006/249 و S/2006/817). وقد عززت هذه التغييرات الكفاءة التشغيلية للبعثة وحسنت قدرتها على رصد الحفاظ على وقف إطلاق النار.

١٦ - وظلت البعثة تتمتع بعلاقات طيبة مع كل من الجيش الملكي المغربي والقوات المسلحة لجبهة البوليساريو. غير أن الطرفين استمرا في الامتناع عن الاجتماع مباشرة مع بعضهما بعضا، وجرت جميع الاتصالات المعروفة بينهما عبر اجتماعات ورسائل خطية مع البعثة التي تقوم بدور الوسيط. ورحبت جبهة البوليساريو، من حيث المبدأ، بمقترح البعثة إنشاء لجنة عسكرية مشتركة للتحقق (انظر S/2006/249، الفقرة ١١) يقصد منها بناء الثقة بين الطرفين، إلا أن الجيش الملكي المغربي لم يرد على المقترح حتى الآن.

١٧ - وما زالت انتهاكات الاتفاق العسكري رقم ١ من كلا الطرفين في نفس المستوى مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي الفترة من ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧، لاحظت البعثة وسجلت ثمانية انتهاكات جديدة ارتكبتها الجيش الملكي المغربي وسبعة انتهاكات جديدة ارتكبتها القوات العسكرية لجبهة البوليساريو. وشملت الانتهاكات التي ارتكبتها الجيش الملكي المغربي وجود عنصر عسكري في القطاع العازل في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وتشديد مخازن للذخيرة في المنطقة المحظورة في شباط/فبراير ٢٠٠٧؛ وشملت الانتهاكات التي ارتكبتها جبهة البوليساريو حشد القوات خلال الاستعراض العسكري الذي أجري في المنطقة المحظورة بشكل محدود في تيفاريتي في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، وادعاء زرع ألغام في المنطقة المحظورة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

١٨ - وواصلت البعثة مراقبة الانتهاكات التي ما برح الطرفان يرتكبها منذ أمد بعيد. وشملت هذه الانتهاكات وجود معدات رادار وتحسين الهياكل الأساسية الدفاعية، بما في ذلك قيام الجيش الملكي المغربي بتوسيع نطاق الجدار الرملي، ومواصلة جبهة البوليساريو نشر الأفراد العسكريين وتحسين الهياكل الأساسية في المنطقة المعروفة باسم "القلعة الإسبانية"، على النحو المبين في تقريرتي المقدم إلى مجلس الأمن في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (S/2005/49، الفقرة ٦).

١٩ - وعلى النحو المبين في تقريرتي السابق المقدم إلى المجلس (S/2006/817 و Corr.1، الفقرة ٢٦)، فرض الطرفان قيودا على حرية تنقل المراقبين العسكريين التابعين للبعثة منذ بداية اضطلاعها بولايتها. وتتصل هذه القيود في المقام الأول بمنع الدخول إلى نقاط الطرفين الحصينة ووحداتها للتحقق من قوام الوحدات ونظم الأسلحة والحفاظ على الوضع القائم. وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بدأت البعثة تسجل القيود المفروضة على حرية تنقل المراقبين العسكريين باعتبارها انتهاكات للاتفاق العسكري رقم ١. ورغم موافقة جبهة البوليساريو على رفع جميع القيود، فلم تمنح سوى منطقة عسكرية واحدة (المنطقة العسكرية

٢ في تيفاريتي) للمراقبين العسكريين التابعين للبعثة حرية كاملة في التنقل. وارتكبت جبهة البوليساريو انتهاكين لحرية التنقل في منطقة عسكرية أخرى (المنطقة العسكرية ٤ في محيرس) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وما زال يتعين على المناطق العسكرية الأربع المتبقية منح حرية التنقل بالكامل. وفيما يتعلق بالجيش الملكي المغربي، رُفعت القيود المفروضة في قطاع أوسارد الفرعي، لكنها ما زالت قائمة في جميع المناطق الأخرى. وخلال الفترة من ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧، سُجل ٤٧٣ انتهاكا لحرية التنقل من جانب الجيش الملكي المغربي و ١٢٨ انتهاكا من جانب جبهة البوليساريو. ووجود أعداد أكبر من النقاط الحصينة والوحدات التابعة للجيش الملكي المغربي يفسر إلى حد ما ارتفاع عدد الانتهاكات التي يرتكبها. وأشار الجيش الملكي المغربي إلى أن غموض صياغة الاتفاق العسكري رقم ١ هو ما يفسر استمرار انتهاكاته لمبدأ عدم تقييد حرية التنقل. إلا إنه من الضروري إدخال مزيد التحسينات من كلا الطرفين لتمكين البعثة من أداء مهامها المتعلقة بالرصد بمزيد من الفعالية.

٢٠ - وفيما يتعلق بالاتفاقيين العسكريين ٢ و ٣، واصل الطرفان التعاون مع البعثة في وضع العلامات المتصلة بالألغام والذخائر غير المنفجرة والذخيرة التي انتهت صلاحيتها وفي التخلص منها. وخلال الفترة قيد الاستعراض، اكتشفت البعثة ووضعت علامات على ٩٣ منطقة للألغام وقطع الذخائر غير المنفجرة و ١٣ منطقة ملوثة بالقنابل العنقودية. ورصدت البعثة قيام كلا الطرفين بتدمير ٣ ٥١٣ جهازا من هذه الأجهزة، بما في ذلك تدمير جبهة البوليساريو لمخزون يتكون من ٣ ٣٢١ لغم أرضي مضاد للأفراد في ٢٧ شباط/فبراير، يسرته منظمة الإجراءات المتعلقة بالألغام الأرضية، وهي منظمة غير حكومية مقرها في المملكة المتحدة.

٢١ - ومن دواعي القلق البالغ وجود الألغام والذخائر غير المنفجرة بكثرة في جميع أرجاء الصحراء الغربية، بما في ذلك في المناطق التي يعمل فيها يوميا مراقبو البعثة العسكريون ومركباتها اللوجستية. ومنذ عام ١٩٩١، تعرض المراقبون العسكريون التابعون للبعثة لثلاث حوادث بسبب الألغام وزاد الشروع في العمليات الليلية من خطر وقوع مزيد من الحوادث. وهذا الأمر يثير مسائل جديدة متصلة بحماية القوة من الضروري أن تعالجها البعثة من خلال تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالألغام وأنشطة التخلص من الذخائر غير المنفجرة التي تعد أساسية لتوفير مستوى كاف من السلامة لموظفي الأمم المتحدة العاملين في الصحراء الغربية. وتعرض أيضا سلامة السكان المحليين لخطر مستمر. ففي كل شهر يقتل مدنيون وماشييتهم أو يصابون بجروح في حوادث بسبب الألغام ومن المحتمل أن ترتفع أعداد الضحايا في حالة بدء عودة اللاجئين. ففي شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ وحده، نجمت عن حوادث الألغام

في الإقليم عدة وفيات، منها فتاة صغيرة وعضو في المجلس الاستشاري الملكي للشؤون الصحراوية وبرلماني مغربي. وفي ٢٨ آذار/مارس، قتل جنديان من الجيش الملكي المغربي، وأصيب آخر إصابة بليغة، عندما ارتطمت مركبتهم بلغم مضاد للدبابات قرب أم دريعة. وتبرز هذه الأحداث المساوية قلة مناعة جميع أفراد المجتمع أمام خطر الألغام.

٢٢ - وسعياً إلى التصدي لهذا التهديد، شرع الجيش الملكي المغربي، في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بنشر موارد كبيرة، في عملية شاملة لإزالة الألغام في الصحراء الغربية من ساحل المحيط الأطلسي إلى الجدار الرملي.

٢٣ - وجددت البعثة، من جانبها، التأكيد على الحد من الخطر الذي تشكله الألغام والذخائر غير المنفجرة على الجميع بإنشاء خلية للإجراءات المتعلقة بالألغام شرعت، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، في تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام من خلال عدة سبل تكميلية للتعاون. وبدعم من دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام، تنظم البعثة أنشطة للحد من وجود الألغام والذخائر غير المنفجرة وللتوعية بالمسألة مع الطرفين وفي أوساط السكان على نطاق واسع في الإقليم وفي مخيمات اللاجئين في تندوف. وأقامت البعثة أيضاً اتصالات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موريتانيا والسلطات الموريتانية لتبادل المعلومات وتيسير أنشطة إزالة الألغام على طول الحدود بين الإقليم وموريتانيا وللشروع في برامج إقليمية للتوعية في مجال الألغام.

٢٤ - وللتعاون بشكل تام مع المنظمات غير الحكومية المحتملة العاملة في مجال إزالة الألغام في الإقليم، تخطط البعثة للاستفادة من الإصدار ٤ لنظام قاعدة بيانات نظام إدارة المعلومات الخاصة بالإجراءات المتعلقة بالألغام. وحتى الآن، زُودت وحدة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للبعثة بموظفين عسكريين. وهذه الأعمال على أعلى درجة من التخصص وتتطلب المعرفة والخبرة الميدانية على حد سواء. وإذا ما أريد الحفاظ على قدرات البعثة في هذا الصدد، سيكون من اللازم أن يستكمل الموظفون المدنيون أعمال فرادى المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة، الذين لا تستغرق مدد خدمتهم سوى ٦ إلى ١٢ شهراً. وبإشراك الموظفين المدنيين ستمكن البعثة من الاحتفاظ بالذاكرة المؤسسية والخبرة التقنية اللتان تتسمان بأهمية حيوية كبيرة لهذا المجال من مجالات العمل. وستدرج طلبات وظائف مدنية لخلية الإجراءات المتعلقة بالألغام في ميزانية البعثة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٢٥ - ومنذ انتشار منظمة الإجراءات المتعلقة بالألغام الأرضية في الصحراء الغربية في آب/أغسطس ٢٠٠٦، شرعت المنظمة في إجراء مسح شامل للألغام والذخائر غير المنفجرة، فضلاً عن إزالة الألغام من المناطق الواقعة شرق الجدار الرملي، بدعم تعاوني من دائرة الأمم

المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧، ساعدت منظمة الإجراءات المتعلقة بالألغام الأرضية جبهة البوليساريو في تدمير مخزونات تشمل ٦٧٥٧ لغما مضادا للأفراد تمشيا مع نداء جنيف المسمى "صك الالتزام" للجهات الفاعلة من غير الدول، الذي وقعته جبهة البوليساريو في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (S/2006/249، الفقرة ١٤). وقامت المنظمة أيضا بمسح ٧٨ منطقة من المناطق الخطرة المحددة ووضعت علامات على ١١٢ بقعة للإشارة إلى وجود ألغام وذخائر غير منفجرة في المناطق الواقعة شرق الجدار الرملي.

٢٦ - ومولت دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام أنشطة المنظمة بشكل كبير منذ آب/أغسطس ٢٠٠٦، ويغطي الصندوق التذكاري لأميرة ويلز ما ينشأ من عجز. ووفرت المنظمة جميع المعدات اللازمة لمرحلة بدء البرنامج. وسيكون من الضروري توافر التمويل المقدم من الجهات المانحة لضمان مواصلة البرنامج الشامل للإجراءات المتعلقة بالألغام شرق الجدار الرملي في عام ٢٠٠٧. وإني أهيب بجميع الجهات المانحة التبرع بسخاء لأنشطة إزالة الألغام التي تقوم بها منظمة الإجراءات المتعلقة بالألغام الأرضية، التي تعد أساسية لتهيئة بيئة آمنة للسكان المحليين ولموظفي الأمم المتحدة العسكريين والمدنيين. وسيكون من المطلوب أيضا تقديم مساهمة من أموال البعثة لضمان تقييم خطر طرق دوريات البعثة وإمدادها اللوجستية ومناطق إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة التي تود البعثة إنشاء مرافق فيها.

٢٧ - واضطلعت البعثة بعدة أنشطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير لكفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة ولزيادة تعزيز قدراتها العسكرية، بما في ذلك شراء معدات حديثة للرؤية الليلية، ووضع العلامات على المسارات، وتحسين إجراءات إجلاء الجرحى وإصدار خرائط على قدر أكبر من الدقة. ومنذ نشر البعثة في عام ١٩٩١، ظلت تعمل بالاستناد إلى خرائط جوية ذات مقياس كبير وعتيقة. وفي ظل بيئة متأثرة بوجود الألغام والذخائر غير المنفجرة، يشكل هذا حالة محفوفة بالمخاطر بالنسبة للمراقبين العسكريين التابعين للبعثة الذين يجوبون الصحراء في دوريات. وبالإضافة إلى ذلك، تفرض هذه الحالة قيودا شديدة على قدرة البعثة على دعم أنشطة إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة التي يقوم بها الطرفان والمنظمات غير الحكومية. ولمعالجة هذه الحالة، أنشئت خلية لنظم المعلومات الجغرافية في البعثة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (انظر S/2006/817 و Corr.1، الفقرة ٢٩). بمشورة ودعم في المجال التقني ومجال التدريب من قسم الخرائط التابع لإدارة عمليات حفظ السلام وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وما زالت الخلية في مراحلها الأولى ويتألف موظفوها في المقام الأول من المراقبين العسكريين، إلا أنها استطاعت وضع وإصدار أولى الخرائط المستكملة للمناطق الحرجة. وتخطط البعثة لزيادة

تحسين هذه الخرائط بالاستفادة من الصور المتقطعة بالسواتل، والبيانات المستمدة من النظام العالمي لتحديد المواقع في مركبات البعثة وغيرها من البيانات المتاحة.

باء - أسرى الحرب وغيرهم من الأشخاص المحتجزين والمفقودين

٢٨ - ستواصل لجنة الصليب الأحمر الدولية العمل مع الطرفين لتقصي مصير الأفراد الذين ما زالوا في عداد المفقودين لأسباب لها علاقة بالصراع.

جيم - تقديم المساعدة إلى اللاجئين من الصحراء الغربية

٢٩ - يواصل برنامج تقديم المساعدة إلى المهاجرين الصحراويين دعم الفئات التي تعتبر أشد الفئات ضعفا في مخيمات اللاجئين، في تندوف، الجزائر.

٣٠ - وتم، بفضل تمويل قدمته المفوضية الأوروبية، تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إعادة تشييد الهياكل الأساسية للمدارس الابتدائية التي ألحقت الفيضانات في شباط/فبراير ٢٠٠٦ أضرارا بالغة بها. ويجري تدريجيا الاستعاضة عن نظام توزيع المياه، التي تأتي إمدادها حتى الآن من خلال خزانات في معظم المخيمات، بشبكات توزيع مياه عبر الأنابيب، تتيح إمدادات مياه مأمونة وأكثر كفاءة. وستحسن بذلك سبل الوقاية الصحية، ويتسنى الحد من خطر الأمراض المعدية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت المرحلة الثانية من إنشاء نظام للتزويد بالمياه المأمونة قيد التشييد. وستنفذ مرحلة ثالثة في عام ٢٠٠٧، وستوضع خطة رئيسية لتجميع المياه المأمونة خلال السنة.

٣١ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أوفد كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي بعثة تقييم مشتركة إلى تندوف للتحقق من الاحتياجات الغذائية للاجئين الصحراويين في الستين القادمين. وأوصت البعثة بضرورة تواصل حصول اللاجئين على مساعدات الأغذية في الحالات الطارئة. وريثما يتم تسجيل اللاجئين، تم تحديد مجموع الحالات باعتباره يتكون من ٩٠ ٠٠٠ مستفيد. وعملا بالتوصية المرفوعة من بعثة التقييم المشتركة، سيتم توزيع ٣٥ ٠٠٠ حصة إعاشة تكميلية على النساء اللائي هن في سن الإنجاب، وتلاميذ المدارس دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية، حتى يتسنى معالجة المشاكل الخطيرة لسوء التغذية المزمن، وفقر الدم، بين القطاعات الضعيفة بوجه خاص من سكان المخيمات.

٣٢ - واتسم خط الإمداد بالأغذية بالهشاشة الشديدة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، عندما تم تصفية مخزون الأمن الغذائي في رابوني، الجزائر، ولم يجر تعويضه، بسبب عدم توافر التمويل. وثمة حاجة إلى ما يزيد على ٨ ٠٠٠ طن متري من السلع الغذائية لمخيمات اللاجئين، من

أجل تغطية الاحتياجات خلال الأشهر الستة القادمة، بيد أنه لم يعلن عن تعهدات بالتمويل حتى الآن. وأناشد المانحين المساهمة بسخاء في برنامج مساعدة اللاجئين الصحراويين، بما في ذلك عملية التغذية، كي تصبح الأحوال المعيشية للاجئين مقبولة، ولمنع وقوع مزيد من تعليق توزيع الأغذية عليهم.

دال - تدابير بناء الثقة

٣٣ - يسرني الإبلاغ بأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية تمكنتا في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بعد انقطاع دام ستة أشهر، من استئناف برنامج تبادل الزيارات الأسرية بين الإقليم ومخيمات اللاجئين في منطقة تندوف. ويتواصل عمل البرنامج بشكل سلس وتعاون كامل من الطرفين. ومنذ بداية البرنامج في ٢٠٠٤ حتى آذار/مارس ٢٠٠٧، استفاد من البرنامج ٣ ٢١٩ شخصا، نسبة النساء من بينهم ٦٠ في المائة. ونظرا لوجود درجة عالية من الاهتمام لدى السكان الصحراويين، على جانبي الجدار الرملي بالمشاركة في برنامج تبادل الزيارات الأسرية، تواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبعثة استكشاف الإمكانيات، مع الطرفين، لتوسيع نطاق البرنامج بزيادة عدد المستفيدين من الزيارة الواحدة، بالإضافة إلى المجموع العام للزيارات الأسرية.

٣٤ - وتواصل بنجاح طوال الفترة المشمولة بالتقرير عمل المراكز الهاتفية المجانية الأربعة التي تربط مخيمات اللاجئين في تندوف والإقليم، وبلغ عدد المكالمات الهاتفية التي أجراها اللاجئين مع أقاربهم في الإقليم ٦٦ ٠٠٠ مكالمة منذ بدء الخدمة في عام ٢٠٠٤. ومن المؤسف أن نقص التمويل لا يزال يعوق الجهود المبذولة لإقامة مراكز هاتفية في مخيم الدخلة، الذي يبعد نحو ١٨٠ كيلومترا من تندوف.

٣٥ - وتواصل البعثة القيام بدور مهم في دعم تنفيذ برامج تدابير بناء الثقة. ويتم القيام بعدد يصل إلى ثماني رحلات جوية ذهابا وإيابا بواسطة الطائرات التابعة للبعثة، في حين يتولى موظفو البعثة مسؤولية تسجيل ركوب المسافرين وعمليات مناولة الأمتعة. ويقوم طبيب أو ممرض من الوحدة الطبية الماليزية التابعة للبعثة، متى أمكن ذلك، بمرافقة كل رحلة. وفضلا عما سبق، توفر البعثة ستة أفراد تابعين لشرطة الأمم المتحدة لتسهيل إجراءات المطار في نقاط الوصول والمغادرة، ومرافقة موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في زياراتهم إلى المستفيدين. ويوجد أيضا أفراد من الشرطة في مخيمات اللاجئين في تندوف، وفي بلدات الإقليم، طوال مدة الزيارات الأسرية. وتواصل البعثة أيضا تقديم أوجه الدعم اللوجستي

والأممي والإداري ذات الأهمية الحاسمة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنفيذ برنامج تدابير بناء الثقة.

٣٦ - وتدبير بناء الثقة، التي تعالج الاحتياجات الخاصة للأسر التي شنت شملها الصراع الذي استمر لما يزيد على ٣٠ عاماً، هي موضع تقدير كبير ليس من طرف السكان الصحراويين فحسب، بل من الطرفين أيضاً. بيد أن تأخر استجابة المانحين للنداء الخاص الذي وجهته مفوضية الأمم المتحدة للشؤون اللاجئين؛ بشأن هذه العملية قد يعرض استمرارها للخطر في وقت قريب. و ما لم يتوافر التمويل المطلوب، فسيضطر البرنامج إلى إنهاء عمله في أيار/مايو ٢٠٠٧. ولذا، فإنني أناشد أوساط المانحين مواصلة تقديم الدعم لهذه المبادرة الإنسانية القيمة.

هاء - المهاجرون غير الشرعيين

٣٧ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، كان عدد المهاجرين الذين مكثوا في بير لخلو تحت رعاية جبهة البوليساريو ١٣ مهاجراً فقط. وهذه المجموعة هي كل ما تبقى من مجموعة أكبر كانت البعثة قدمت لها في أواخر عام ٢٠٠٥ مساعدة عاجلة. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، سهلت البعثة قيام جبهة البوليساريو بنقل مهاجر نيجيري من بير لخلو، عبر ميحك، إلى الحدود مع موريتانيا، حيث سُلّم إلى المنظمة الدولية للهجرة لتمكينه من العودة الطوعية إلى الوطن. وبمنح السلطات الموريتانية للمهاجر حق العبور من خلال أراضي موريتانيا في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وتمكنت المنظمة الدولية للهجرة من تسهيل عودته إلى نيجيريا. وسهلت البعثة لاحقاً، في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧، مرة أخرى نقل خمسة مهاجرين من بور كينا فاسو والكاميرون وغانا وغينيا - بيساو ومالي إلى الحدود الموريتانية، حيث قامت المنظمة الدولية للهجرة بإعادتهم إلى أوطانهم. وبحلول ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧، لم يبق سوى سبعة مهاجرين في بير لخلو، بمن فيهم أربعة مهاجرين من غانا، ومهاجر واحد من كل من بور كينا فاسو وكوت ديفوار وغامبيا. وستواصل البعثة تقديم المساعدة الإنسانية، على أساس مخصص إلى المهاجرين متى دعت الحاجة إلى ذلك.

٣٨ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أدانت عدة منظمات غير حكومية قيام السلطات المغربية، فيما ذُكر، بتجميع حوالي ٤٠٠ مهاجر غير شرعي من بلدات في الصحراء الغربية ومناطق أخرى، ادعوا أن السلطات المغربية حاولت إرغامهم على المغادرة عبر الحدود إلى الجزائر. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كتب الأمين العام لجبهة البوليساريو، السيد عبد العزيز، إلى سلفي، الأمين العام كوفي عنان، بخصوص وفاة حوالي ٩٠ من المواطنين الصحراويين الذين قيل إنهم قد غرقوا أثناء محاولتهم العبور بزورق من الصحراء الغربية إلى

إسبانيا. وأناشد جميع الأطراف المعنية التعاون في التمسك بالتزاماتها الإنسانية تجاه المهاجرين الذين يعثر عليهم داخل أقاليم كل منهم.

واو - حقوق الإنسان

٣٩ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أفيد بأن المواطنين الصحراويين واصلوا القيام بمظاهرات في الإقليم تدعو إلى احترام حقوق الإنسان وحق تقرير المصير. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ كتب الأمين العام عبد العزيز، إلى سلفي، الأمين العام كوفي عنان، ليعرب عن احتجاجه على قيام قوات الأمن المغربية بممارسة "القمع الوحشي" ضد المتظاهرين، وإلقاء القبض عليهم أثناء الاحتجاجات التي جرت بمناسبة اليوم الدولي لحقوق الإنسان. وقد استلمت لاحقا في ٣ و ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٧، على التوالي، رسالتين من السيد عبد العزيز يعرب فيهما عن احتجاجه على "وحشية التدخلات" التي قامت بها القوات المغربية إثر المظاهرات التي وقعت في العيون، ويدعو فيه إلى الإفراج الفوري عن ٣٨ من السجناء الصحراويين الذين كانوا مضررين عن الطعام في السجن الأسود (Carcel Negra)، في العيون، منذ ٣٠ كانون الثاني/يناير، احتجاجا على ظروف احتجازهم. وأفيد أن السجناء توقفوا عن إضرابهم عن الطعام في ٣ آذار/مارس. وفي ٢ نيسان/أبريل، كتب السيد عبد العزيز مرة ثانية إليّ فيما يتعلق بشواغله المستمرة إزاء انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة في الإقليم. وفي ٩ نيسان/أبريل، تسلمت رسالة من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة يعرب فيها عن القلق إزاء ازدياد انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة في مخيمات اللاجئين الصحراويين قرب تندوف، الجزائر. وأشار أيضا إلى مزاعم المنظمات غير الحكومية بشأن تدهور حالة حقوق الإنسان في المخيمات.

٤٠ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان متابعة حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف، وتبقى المفوضية على التزامها بضمان الحماية الكاملة لحقوق شعب الصحراء الغربية. وتواصل تلقي المفوضية لمعلومات يدعى فيها بأن محاكمات المدافعين عن حقوق الإنسان لا تراعى فيها المعايير الدولية للمحاكمات العادلة. وتفيد الإدعاءات الواردة من عدة مصادر أيضا بوقوع حالات انتقص فيها من حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، وحرية التجمع.

زاي - إعادة تشكيل البعثة وإدارتها

٤١ - عملا بما ورد في التقييم الأممي الذي أجري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (انظر S/2006/249، الفقرة ٢٧)، أوصت إدارة شؤون السلامة والأمن بأن تقوم بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بتنفيذ عدد من التدابير لكفالة التقيد بمعايير العمل الأمنية الدنيا،

ومن بين هذه التدابير إقامة سياجات أمنية مرتفعة، وتركيب نظم إضاءة أمنية، وإقامة حواجز في مقر البعثة، وقاعدتها اللوجستية في العيون، ومكتب الاتصال في تندوف، وفي جميع مواقع الأفرقة. وفي حين أن معظم هذه المشاريع قد تم القيام بها في مواقع الأفرقة، لم تتلق البعثة الإذن حتى الآن من السلطات المحلية بإنشاء الأسيجة العالية والحواجز الأمنية الموصى بها في مقر البعثة والقاعدة اللوجستية في العيون. وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، عقد اجتماع رسمي لأول مرة بين البعثة وممثلي الدوائر الأمنية المحلية في العيون. واثّر ذلك الاجتماع، ووفقاً لممارسات حفظ السلام المعمول بها حالياً، ستعقد منذ الآن فصاعداً اجتماعات تنسيق شهرية بصفة منتظمة بين ممثلين للبعثة والدوائر الأمنية المحلية.

٤٢ - وحتى يتسنى ضمان الإمدادات المطلوبة من المياه للمراقبين العسكريين، تقوم البعثة بحفر بئر في موقع الفريق في بير لولو، ويجري النظر في خطط لحفر مزيد من الآبار. في الوقت الحالي، ينطلق مفهوم البعثة لتقديم الدعم اللوجستي إلى مواقع الأفرقة من التسليم بإمكانية النقل الجوي عن طريق الطائرات ذات الأجنحة الثابتة إلى سبعة مواقع من مواقع الفريق التسعة، باستخدام المهابط الجوية المحلية. بيد أن معظم المهابط الجوية قد أغلقت لأغراض الصيانة لفترات مطولة خلال العام الماضي، مما تسبب في عرقلة سلسلة الإمداد اللوجستية. وبالإشتراك مع إدارة عمليات حفظ السلام، تنظر البعثة في القيام إما بتحسين هذه المهابط، مما سيقلل الحاجة إلى الصيانة، أو وضع بدائل لتقديم الدعم اللوجستي.

حاء - منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين

٤٣ - طلب مجلس الأمن، في قراره ١٧٢٠ (٢٠٠٦)، إلى الأمين العام مواصلة اتخاذ التدابير الضرورية لضمان تحقيق البعثة للامتنال الكامل لسياسة الأمم المتحدة المتعلقة بعدم التسامح مطلقاً فيما يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين. وخلال الأشهر الستة الأخيرة، لم يبلغ عن حدوث أية حالات استغلال أو اعتداء جنسيين. بيد أنه يتواصل بذل جهود حادة لمعالجة المسائل المتعلقة بقضايا السلوك والانضباط المتعلقة بموظفي البعثة، التي وقعت في الماضي، بما في ذلك حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وفي ١ شباط/فبراير، باشرت الوظيفة الأولى المعنية بشؤون السلوك والتأديب مهامها في البعثة. وقد ركزت منذ ذلك الحين، في جملة أمور، على المزيد من التطوير للبرنامج التدريبي بشأن معايير الأمم المتحدة المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، الذي شرع فيه عام ٢٠٠٦، لجميع أعضاء البعثة. ويتواصل بذل الجهود لمعالجة هذه المسألة، التي تشكل أولوية لممثلي الخاص الجديد، جوليان هارستون. وفضلاً عن ذلك، يجري وضع برنامج جديد للرعاية والترفيه، لتخفيف المصاعب المتعلقة بالطبيعة الخاصة لبيئة العمل التي تمارس فيها البعثة أنشطتها.

خامسا - الإتحاد الأفريقي

٤٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل وفد المراقبين عن الإتحاد الأفريقي لدى البعثة، برئاسة كبير ممثليه، يلما تاديسي (إثيوبيا)، تقديم الدعم للبعثة والتعاون معها. وأود أن أعرب مجددا عن تقديري للإتحاد الأفريقي على مساهمته.

سادسا - الجوانب المالية

٤٥ - اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٦٠/٢٨٠، مبلغا إجماليه ٤٤,٥ مليون دولار لمواصلة عمل البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ولذلك، فإنه إذا قرر مجلس الأمن اعتماد توصيتي الواردة في الفقرة ٥٣ أدناه بشأن تمديد ولاية البعثة، ستقتصر تكاليف تشغيل ومواصلة عمل البعثة، خلال فترة التمديد، على الموارد التي اعتمدها الجمعية العامة.

٤٦ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بلغت قيمة الأنصبة المقررة غير المسددة في الحساب الخاص للبعثة، ٥٢,١ مليون دولار. ونتيجة لهذه الأنصبة المقررة غير المسددة، لم يكن بمقدور المنظمة تسديد المبالغ المستحقة للحكومات المساهمة بقوات عن التكاليف المتكبدة منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة في جميع عمليات حفظ السلام ١ ٨٨٩,٦ مليون دولار.

سابعا - الملاحظات والتوصيات

٤٧ - أوصي بأن يدعو مجلس الأمن الطرفين، المغرب وجبهة البوليساريو إلى الدخول في مفاوضات دون شروط مسبقة، بغية التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ويرضى به الطرفين وينص على تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره. وينبغي أيضا دعوة البلدين المجاورين، الجزائر وموريتانيا، إلى المفاوضات والتشاور معهما على حدة بشأن المسائل التي تؤثر عليهما مباشرة، وفقا للصيغة التي روعيت خلال مدة ولاية مبعوثي الشخصي السابق، جيمس بيكر الثالث.

٤٨ - وأرحب بالانخفاض المتواصل لعدد انتهاكات الطرفين للاتفاق العسكري رقم ١ الذي يحدد نظام وقف إطلاق النار. غير أن القيود على حرية تنقل مراقبي الأمم المتحدة العسكريين الذين يحاولون زيارة وحدات الطرفين ومقارها ومواقعها الحصينة لأغراض التحقق ظلت قائمة. فكفالة عدم ارتكاب القوات العسكرية/الأمنية لكلا الطرفين أي انتهاكات إنما هي مسؤولية تقع على الطرفين، وإني أشجعهما على أن يرفعا جميع هذه القيود، ويتعاوننا مع البعثة على نحو كامل بغية تثبيت وقف إطلاق النار. وفي ذلك

الصدد، ومثلما ذكر في تقرير السابق (S/2007/817 و Corr.1، الفقرة ٥٦)، أشجع الطرفين على توضيح أي مسائل قد تحمل تفسيرات مختلفة، والتأكد من التمسك بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام.

٤٩ - وأرحب ببدء الطرفين عمليات إزالة الألغام والدخائر غير المنفجرة من الإقليم، فضلا عن تعاونهما مع البعثة في هذا الصدد. ويمكن أن تتيح هذه الأنشطة فرصة لزيادة التعاون بين الطرفين وبناء الثقة بينهما. ولذا، فإنني أشجع الطرفين على العمل مع البعثة لإقامة علاقات تعاون واتصالات مباشرة بينهما من خلال لجنة التحقق العسكرية المشتركة وغيرها من المحافل من أجل تيسير أعمالهما المتعلقة بإزالة الألغام وغيرها من المسائل التي تهم الطرفين.

٥٠ - وأعرب عن ترحيبي لاعتزام البعثة تقديم دعم متزايد في مجالي التوعية بأخطار الألغام ومساعدة الضحايا، مما قد يثبت أنها عوامل قيمة وغير مكلفة نسبيا وذات آثار مضاعفة في أمن وفعالية البعثة. وسيكون لأنشطة البعثة في هذا المجال أثر إيجابي مباشر على سلامة أفراد الأمم المتحدة، فضلا عن أنها ستمثل تدبيرا لحماية القوة بصورة غير مباشرة من خلال زيادة تفهم السكان المحليين لدور البعثة ووجودها. وقد حددت البعثة، في إطار ولايتها الأساسية، الحاجة إلى إضافة أنشطة إزالة الألغام، التي لا يمكن تمويلها من التبرعات نظرا لأنها أنشطة مستمرة وعملياتية.

٥١ - ويمثل البعد الإنساني للصراع، بما في ذلك محنة اللاجئين الصحراويين، شاغلا مستمرا. وفي هذا الصدد، يسرني أن أعلم باستئناف تبادل الزيارات العائلية بين الإقليم ومخيمات اللاجئين في منطقة تندوف. وتأسيسا على نجاح هذه الزيارات، فإن البوادر الأخيرة بأن الطرفين المعنيين يستكشفان إمكانية زيادة عدد المستفيدين من هذا البرنامج تبعث على تشجيعي. ولذا، فإنني أناشد أوساط المانحين التبرع بسخاء لهذا التدبير الإنساني القيم من تدابير بناء الثقة.

٥٢ - وأود أن أكرر الدعوة التي وجهها لسلفي (S/2006/817 و Corr.1، الفقرة ٦٠) إلى الطرفين بأن يواصلوا المشاركة في حوار مستمر وبناء مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بغية تأمين احترام حقوق الإنسان لشعب الصحراء الغربية. وأود أيضا أن أكرر تأكيد أن الأمم المتحدة ما زالت ملتزمة بالتمسك بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان بالرغم من أن البعثة لا تتوافر لديها الولاية أو الموارد اللازمة لتناول هذه المسألة.

٥٣ - وفي ظل الظروف الميدانية الحالية، وفي ضوء الجهود المستمرة لمبعوثي الشخصي، ما زلت أرى أن وجود البعثة ما زال ضروريا لتثبيت وقف إطلاق النار في الصحراء

الغربية، ولذا أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٥٤ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لمثلي الشخصي، بيتر فان دالسوم على جهوده المتواصلة لإيجاد حل لمسألة الصحراء الغربية. وأود أيضا أن أعرب عن شكري لمثلي الخاص الجديد، جوليان هارستون وقائد القوة اللواء كورت فوسيجارو (الدائمك)، وجميع الأفراد، رجالا ونساء، العاملين في البعثة على الطريقة التي أدوا بها، في ظروف صعبة، أعمالهم للوفاء بولاية البعثة.

بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

المساهمات حتى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧

المراقبون العسكريون ^(أ)	القوات ^(ب)	الشرطة المدنية ^(ب)	المجموع	البلد
٢٥			٢٥	الاتحاد الروسي
١			١	الأرجنتين
٨			٨	أوروغواي
٣			٣	أيرلندا
٥			٥	إيطاليا
٨			٨	باكستان
٧			٧	بنغلاديش
١			١	بولندا
٢			٢	الدانمرك ^(ج)
٢			٢	سري لانكا
٦	٣		٩	السلفادور
١٦			١٦	الصين
١٠	٧		١٧	غانا
٧			٧	غينيا
١٧			١٧	فرنسا
٦			٦	كرواتيا
٦			٦	كينيا
١١	٢٠		٣١	ماليزيا
٢٣	٣		٢٦	مصر
٣			٣	منغوليا
٢			٢	النمسا
٦			٦	نيجيريا
١٢			١٢	هندوراس
٧			٧	هنغاريا
٤			٤	اليمن
١			١	اليونان
١٩٩	٢٧	٦	٢٣٢	المجموع

(أ) يبلغ القوام المأذون به من الأفراد العسكريين ٢٣١ فرداً.

(ب) يبلغ القوام المأذون به ٦ أفراد.

(ج) بمن فيهم قائد القوة.

